المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
قسم المرصد الاجتماعي التونسي

عدد 110

تقرير شهر نوفمبر 2022

591
تحركا احتجاجيا

11
حالة انتحار ومحاولة انتحار

744
مهاجر(ة)

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف : 129 325 71 (216+) الفاكس: 128 325 71 (216+)
contact@ftdes.net www.ftdes.net

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement

تقريـــر شهر نوفمبر 2022

حول الاحتجاجات الاجتماعية

المقدمة

وفقًا لوسائل الإعلام المحلية والدولية، تواصل البلاد مواجهة أزمة سياسية واقتصادية خلال شهر نوفمبر 2022. ويحذر مراقبون من حالة الغموض وعدم الوضوح مع توقعات وتنبؤ ببدايات تمظهر تداعيات الازمة قريبا في الأماكن العامة والخاصة.

وكما هو الحال دائما لعبت الحركات الاجتماعية وحالات العنف والانتحار ومحاولات الانتحار، دورها في دق ناقوس الخطر في علاقة بمزيد تعمق الازمة واتساع رقعتها وفيما يهم السياسات العمومية التي بصدد الإنجاز او في ما يتصل بالحياة اليومية للمواطن.

وكان لحالة الغموض وعدم الوضح التي اتسم بها الشان العام تاثيرها الواضح على سلوك التونسيين، اين سجل الشهر انخفاض في عدد ونسق الاحتجاجات مقارنة بالاشهر السابقة. كما مثل موعد الانتخابات البرلمانية المنتظرة خلال الشهر القادم ديسمبر مصدرا لرفع سقف الانتظارات وعنوانا للتردد. ونفس الامر يمكن ان يسحب على التحركات المنظمة القطاعية التي انطلقت منذ بضع أشهر وانخفض نسقها تدريجيا لتختفي مع نهاية الشهر بمقتضى قرار سياسي. وهو امر يستدعي التفكير والتمحص في الاحتجاجات التي غالبا ما ينظر اليها على انها تتنزل في إطار التآمر او بث الفوضى.

قراءة صاغها وصرح بها في أكثر من مناسبة صانعو القرار، في اختلاف تام مع المقاربة الشعبية المتعطشة للتغيير ولنيل حقوقها الاقتصادية والاجتماعية. في تواصل للقطيعة الاتصالية بين الدولة والمواطنين والتي أصبحت تشكل أحد دوافع الحركات الاحتجاجية. ويسير العنف جنبًا إلى جنب مع التوتر السياسي والاقتصادي. ويرتبط ارتباطا أساسي مع تراجع مستوى الأمن وارتفاع لظاهرة الإفلات من العقاب. أما بالنسبة لحالات الانتحار، فإن عودة الانتحار عن طريق الحرق تعد دليل ومؤشر لحجم المعاناة، المربوطة بفترة تاريخية في تونس. ولهذه الأحداث أهمية كبيرة، في هذا السياق الذي بدأ يتخذ منحى تصاعدي للازمة ويتغذى من حجم المعاناة الاجتماعية والاحتجاجات واحداث العنف.

ويسعى المرصد الاجتماعي التونسي بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال عمله، الى تزويد الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية باليات رصد وتحليل الحركات الاجتماعية واحداث العنف وحالات الانتحار ومحاولات الانتحار.

ديناميكية السياقات

الديناميكية السياسية

على المستوى السياسي، الصراعات والخلافات ميزت هذا الشهر في عدد من دول العالم. اين شكل بنيامين نتنياهو حكومة يمينية متطرفة بعد حصوله على أغلبية 64 نائبا. وسمحت الانتخابات الأمريكية الجزئية لجو بايدن بالاحتفاظ بأغلبية ديمقراطية في مجلس الشيوخ على الرغم من حقيقة أن الجمهوريين يهيمنون على مجلس النواب. واكتملت فترة رئاسة ميشال عون في لبنان منذ أوائل نوفمبر 2022، بدون تعيين خلف له. ويستمر الصراع بين أذربيجان وأرمينيا بتدخل البلدان الأوروبية. في نفس الوقت يتعزز الصراع بين الجزائر والمغرب، ويتواصل قمع الحكومة الإيرانية لمعارضيها ويأتي ذلك بالتوازي مع قصفها لكردستان العراق، وقصفت تركيا كردستان سوريا، كما لا تزال الصين في خضم أزمة عقارية، وتستمر الحرب في أوكرانيا، وما زال الاتحاد الأوروبي يواجه أزمة طاقية خانقة. ويأتي كل هذ في وقت لفتت فيه دولة قطر الانتباه إلى المستوى المميز في تنظيم كاس العالم لكرة القدم رغم ما رفقه من ثنائية في المواقف بين داعم ومقاطع.

في تونس، تتواصل تداعيات واثار الوضع الاستثنائي الذي اقره الرئيس قيس سعيد على المناخ السياسي لا تزال. يتم تهميش الأحزاب السياسية ويختلف الخطاب بين المؤيدين والمناهضين. وفي الوقت نفسه، يحاول الرئيس تحسين صورته على الساحة الدولية عبر تنظيم القمة الفرونكوفونية بين 19 و20 نوفمبر 2022 في جربة، كحدث مذهل يستحق الاستعدادات الطويلة. حدث عارضته جبهة الخلاص الوطني معتبرة انه تم تنظيمه من مؤسسات تفتقد حسب رأيها إلى الشرعية.

وشهد يوم 25 نوفمبر انطلاقة الحملات الانتخابية، والاستعدادات الرسمية للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في 17 ديسمبر 2022. في سياق اقل ما يمكن ان نقول عليه انه كان باهة اتسم بكثير من البرود. وبالرغم من رمزية هذه الانتخابات التي ستنهي الحالة الاستثنائية وتعود بنا الى العملية الدستورية وحالة الانتقال الديمقراطي، فإن الصمت وانعدام الحماس يعني أن هذه الاستعدادات والحملات لا تتم بالطريقة نفسها كما كانت من قبل، وباستثناء التنمر والنكات التي صاحبت ظهور عدد من المترشحين، اقتصرت برامجهم إما على المشاريع المحلية على مستوى البلديات أو المجالس البلدية أو على العموميات غير المدروسة (مثل تحرير فلسطين، والدفاع عن حقوق الإنسان، وما إلى ذلك).

وعلى غرار البلدان الأخرى المتضررة من الأزمة، يزداد الوضع يوميا في تونس سوء على المستوى الاقتصادي. ويؤثر النقص في السلع الأساسية وارتفاع نسبة التضخم على حياة التونسيين الذين يواجهون تداعيات الأزمات، دون حماية اجتماعية أو مساعدات او تعويض. وتسجل أسعار المواد الاستهلاكية ارتفاعا بنسبة 0,6% مقارنة بشهر أكتوبر، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ب1,3%، وأسعار الأثاث والسلع المنزلية، والتي بلغت 0,8%. وأسعار خدمات النقل التي ارتفعت ب0,6%.

والتطور المسجل في أسعار المواد الغذائية، جاء جراء ارتفاع في أسعار البيض بنسبة 7.5%، وأسعار الخضار بنسبة 6.1%، ومنتجات الحليب والجبن بنسبة 3.4%، وزيوت الطعام بنسبة 3%. وكان الانخفاض الوحيد في أسعار الدواجن التي انخفضت بنسبة 10.6%. وفيما يتعلق بأسعار الأثاث والسلع المنزلية والروتينية، تعود الزيادة أساسا إلى ارتفاع أسعار سلع الصيانة المنزلية بنسبة 1.2 %. وارتفعت أسعار نفقات تشغيل المركبات بنسبة 0.9% مما أدى إلى ارتفاع أسعار خدمات النقل.

ووصلت نسبة التضخم خلال شهر نوفمبر 2022، إلى نسبة ال 9.8% بعد ان كانت في حدود ال 9.2% في الشهر اكتوبر.

وعلى امتداد السنة ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 15.1% (ارتفع البيض بنسبة 43.4%، والخضروات الطازجة بنسبة 32.4%، ولحوم الأغنام بنسبة 24.3%، وزيوت الطعام بنسبة 20.4%، ولحم البقر بنسبة 17.4%). وارتفعت السلع المصنعة بنسبة 9.8% في عام واحد، وسجل العام زيادة بنسبة 10% في أسعار مواد البناء، و9.5% زيادة في أسعار الملابس و9.9% زيادة في أسعار المنتجات المنزلية. كما ارتفعت أسعار المطاعم والمقاهي والفنادق بنسبة 9.8%.

كما سجل شهر نوفمبر نقص حاد في الادوية اين أعلنت هيئة الصيادلة عن إشكاليات في التزود بنحو 300 عنوان ويعود ذلك الى اضراب موزعي الادوية بالجملة ومغادرة عدد من المخابر العالمية. في نفس الوقت تعمق نقص مادة الحليب حيث انخفض المخزون الاستراتيجي وتقلص قطيع الاراخي والابقار بأكثر من 40% بسبب ظاهرة التهريب والذبح العشوائي وفقًا لرئيس الاتحاد الوطني للفلاحة والصيد البحري.

وشمل النقص عدد اخر من المواد الغذائية بطرقية أصبح عدم الاستقرار الأصل وليس الاستثناء، ويأتي ذلك في الوقت يقول فيه، تقرير حول الغذاء والمشروبات، أصدرته "حلول فيتش "انه خلال ال5 سنوات القادمة أي مع حلول 2026 وفي ظل الظروف الحالية والازمة الاقتصادية، ستتراجع اكثر المقدرة الشرائية للمستهلك وسيتضاعف خطر سوء التغذية بالنسبة للشعوب ذات الهشاشة العالية الامر الذي سيضاعف الحاجة للعودة الى الإعانات الإنسانية.

والشعب في العموم بصدد رد الفعل عما يواجه من ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية، سواء بتنظيم التحركات الاحتجاجية او عبر اعمال العنف او محاولات الانتحار.. وهي جميعها مؤشرات عن حالة التهميش والعنف الذي يعيشه وسيتم عرضها فيما يلي

التحركات الاحتجاجية

التوزيع الجغرا-مكاني

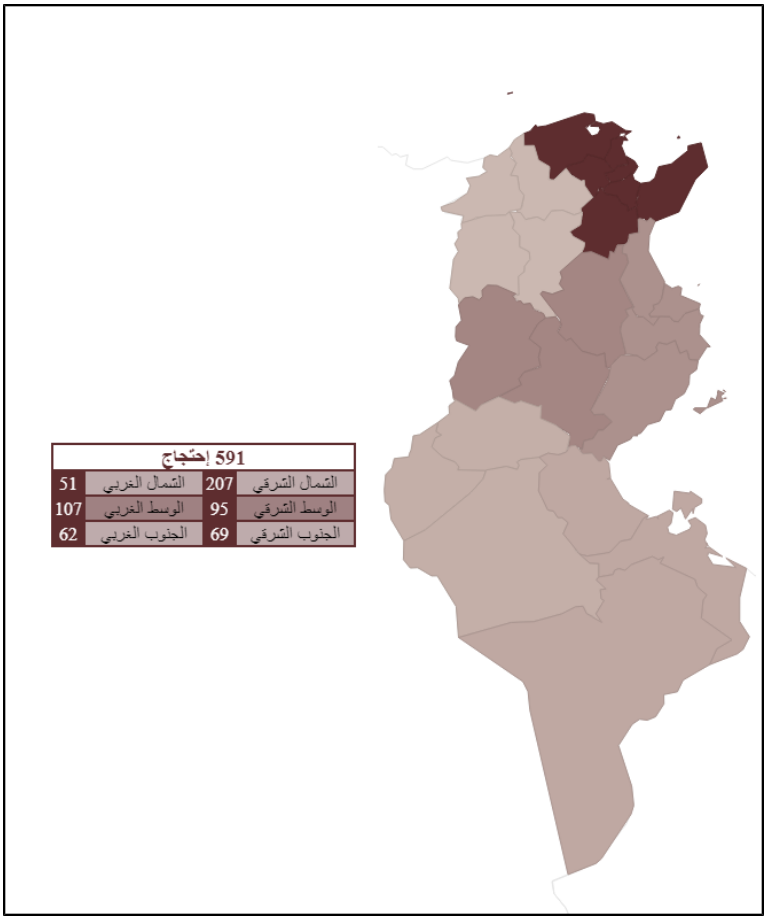

شهد شهر نوفمبر 591 تحرك اجتماعي، مقابل 889 تحركا احتجاجيا خلال أكتوبر 2022 وكان العدد في حدود 873 تحركا خلال شهر نوفمبر 2021. يمكن تفسير هذا الانخفاض الكبير في عدد التحركات المسجلة بالسياق السياسي الاستثنائي الذي تمر به البلد، والانتخابات التشريعية التي تبطئ في العادة من منسوب ونسق الاحتجاج. كما ان تدهور الوضع الاقتصاد والاجتماعي للمواطنين يمكن ان يكون بدوره سببا وراء التراجع المسجل.

وكما في الأشهر السابقة، سجلت نفس المناطق، الشمال الشرقي والوسط الغربي والوسط الشرقي، أعلى عدد من الاحتجاجات. على عكس شهر أكتوبر عندما سجل الشمال الغربي تغييرًا في عدد الاحتجاجات، لتعود تلك المناطق الى النسق المنخفض.

الولايات التي سجلت أعلى عدد في التحركات الاجتماعية هي ولاية تونس العاصمة ب 122 احتجاجا، وسيدي بوزيد ب 55 احتجاجا، وسوسة ب 51 حركة، ومدنين ب 46 احتجاجا، وقفصة ب 36. وباستثناء سوسة، فإن هذه الولايات هي عموما الأماكن التي تشهد غالبية التحركات الاجتماعية. هذا وسجلت 10 تحركات احتجاجية في جندوبة التي شهدت 54 احتجاجا خلال الشهر السابق.

591 إحتّجاج			
12	بن عروس	17	أريانة
122	تونس	14	بنزرت
13	منوبة	11	زغوان
11	باجة	18	نابل
19	سليانة	10	جندوبة
51	سوسة	11	الكاف
13	المنستير	21	صفاقس
55	سيدي بوزيد	10	المهدية
35	القيروان	17	القصرين
13	قابس	10	تطاوين
12	توزر	46	مدنين
36	قفصة	14	قبلي

التوزيع حسب النوع الاجتماعي:

91.7٪ من التحركات الاحتجاجية خلال شهر نوفمبر 2022 جاءت في شكل مختلطًا، مما يعني أن الرجال والنساء شاركوا، في الوقت الذي كانت فيه 7.3٪ من التحركات ذكورية بالأساس و1٪ فقط كانت مؤنثة.

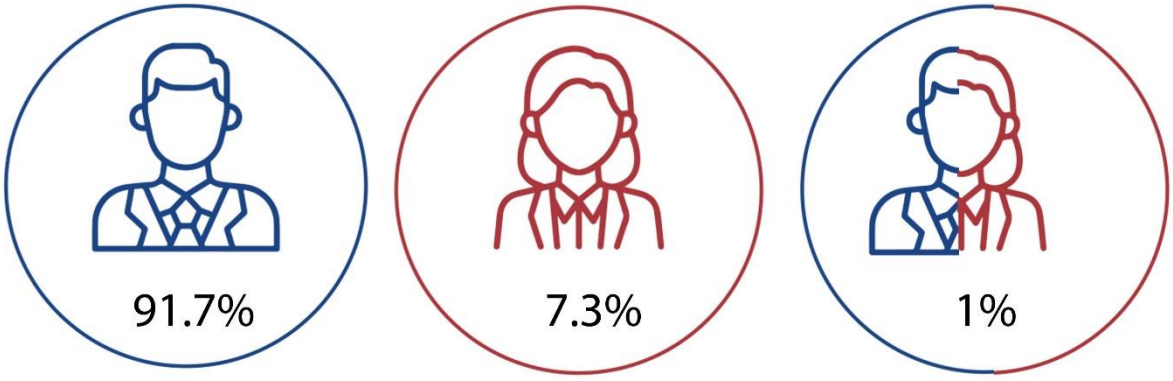

التحركات العشوائية والتحركات غير العشوائية:

فيما يتعلق بالطابع «العشوائي» أو «غير العشوائي» للحركات الاجتماعية، تم تصنيف نسبة 78.8٪ على أنها «عشوائية» أي غير منسقة، بينما كانت 21.2٪ «غير عشوائية». ويمثل هذا انخفاضا في عدد الاحتجاجات «العشوائية» مقارنة بشهر اكتوبر، وهي دليل على عودة النشطاء ومنظمات المجتمع المدني والتنظيمات النقابية إلى الفضاء العام.

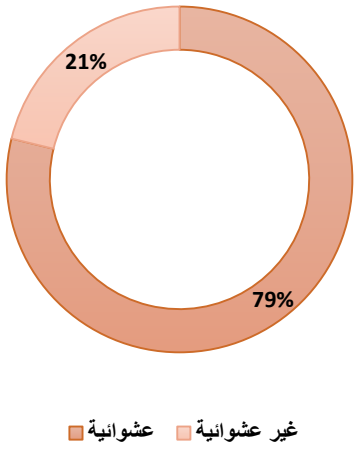

وسجلت ولايات تونس وسوسة وسيدي بوزيد ومدينين أكبر عدد من التحركات «العشوائية»، بينما سجلت تونس والقيروان وسيدي بوزيد وصفاقس العدد الأكبر من التحركات «غير العشوائية».

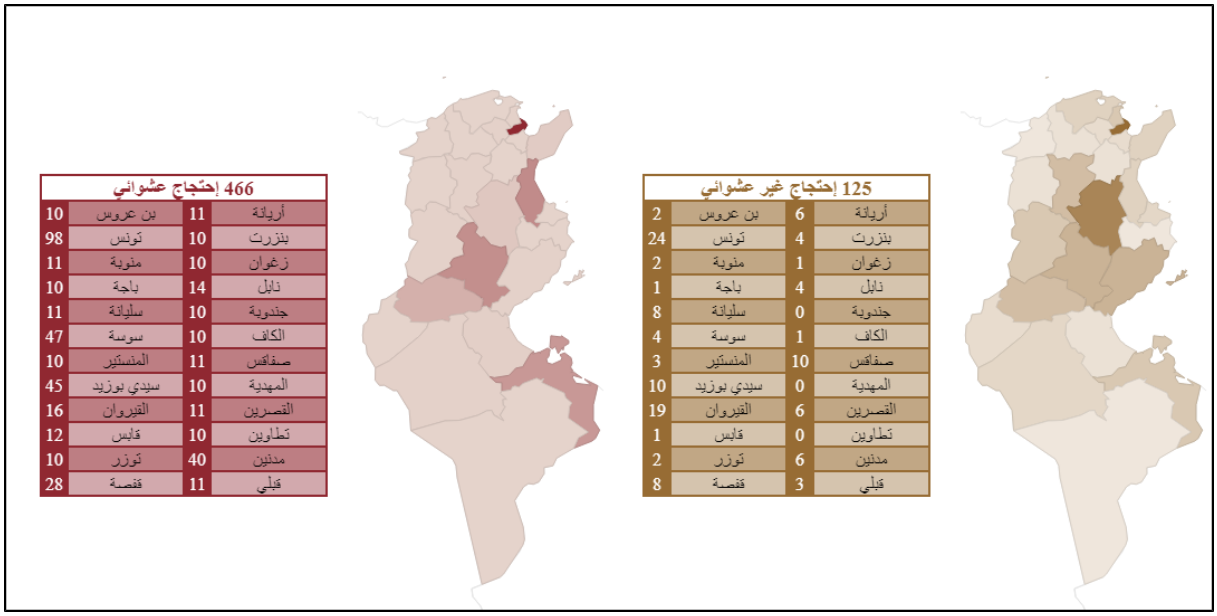

التحركات المنظمة والتحركات غير المنظمة:

خلال شهر نوفمبر 2022، تم التخطيط مسبقًا لـ 81.2٪ من التحركات الاجتماعية المسجلة، وهو ما يتوافق مع عدد 111 احتجاجًا، بينما تم الذهاب في 18.8٪ من التحركات الموافقة لـ489 احتجاجًا على الفور بطريقة غير منظمة.

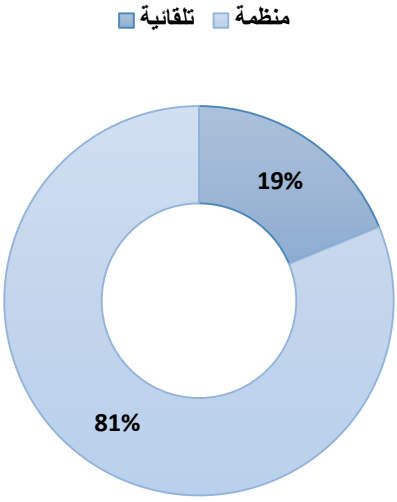

وشهدت ولاية مدنين اغلب التحركات غير المنظمة ب 32 احتجاجًا، والقيروان ب 19 احتجاجًا، وتونس ب 17 احتجاجًا. أما بالنسبة للتحركات المنظمة، فقد عرفت تونس العاصمة 105 احتجاجات، وسيدي بوزيد 52 احتجاجًا، وسوسة سجلت 48 احتجاجًا.

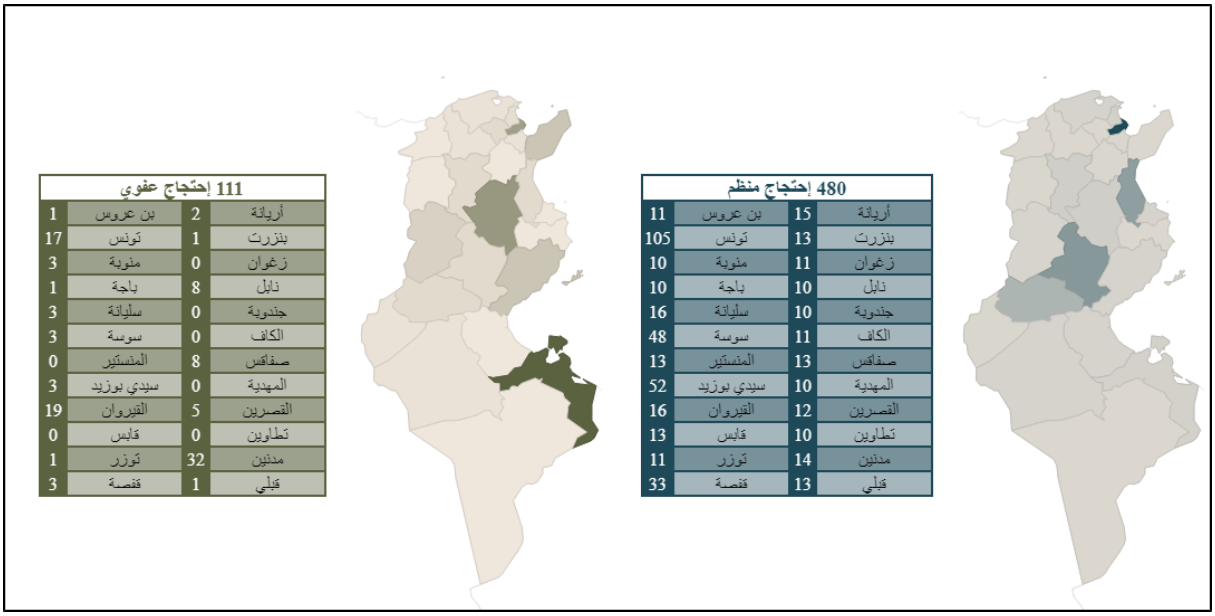

47الفاعلون:

على غرار الشهرين الماضيين، شكل المعلمون النسبة الأكبر من الفاعلين الاجتماعيين بنسبة 41٪. ومثل التلاميذ نسبة 12٪، بينما كان المواطنون في حدود ال 10٪، وخرجي الجامعات العاطلون عن العمل كانوا في حدود ال 9٪، والاولياء 4٪. وشارك السائقون في هذه الاحتجاجات بنسبة 4٪ وكانت تمثيلية النشطاء بنسبة 4٪.

دوافع التحركات الاحتجاجية:

بشكل أساسي كانت أسباب الاحتجاجات المسجلة خلال شهر نوفمبر إدارية واجتماعية. فنسبة 48٪ من التحركات الاجتماعية كانت موجهة ضد الإدارات، و47٪ ذات طبيعة اجتماعية، و3٪ لها أسباب اقتصادية، و2٪ مرتبطة بالبنية التحتية، و1٪ مرتبطة بالمؤسسات الخاصة، و1٪ ارتبطت بالسياسات الحزبية.

التصنيف

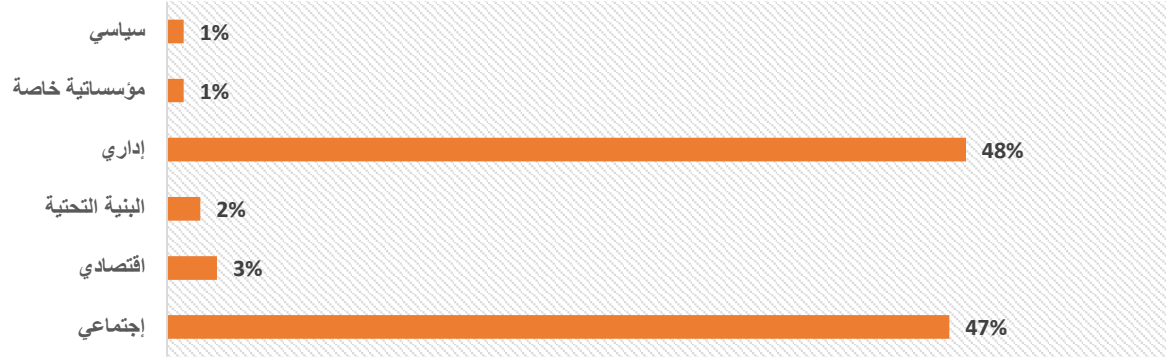

وفي 42٪ من التحركات المسجلة خلال شهر نوفمبر كان الدافع نظام التعليم وخاصة فيما يتعلق بوضع المعلمين، وفي 21٪ اتصل بالمساعدات الاجتماعية، وفي 16٪ ارتبط بالحق في العمل، أي تحسين ظروف العمل وعدم دفع الأجور وطلبات التسوية والاحتجاجات على عدم تطبيق الاتفاقيات السابقة. وجرت احتجاجات أخرى كان هدفها الاحتجاج على قرارات حكومية، وكذلك المطالب المتعلقة بالحق في الحصول على المياه وتحسين البنية التحتية.

واستهدفت 70٪ من الاحتجاجات السلطة المركزية، رئاسة الجمهورية بنسبة 10٪ والحكومة بنسبة 60٪، اما الهيئات الحكومية المستهدفة فكانت رئاسة الحكومة بنسبة 6 %، ووزارة التعليم بنسبة 41 %، وكذلك وزارة التشغيل، ووزارة الفلاحة، ووزارة الداخلية. كما استهدفت 12٪ من الاحتجاجات السلطات الأمنية، واستهدفت 3٪ منظمات خاصة، واستهدفت 4٪ على وجه التحديد شركة فسفاط قفصة (CPG).

القطاعات المستهدفة:

القطاعات المعنية او المستهدفة من الاحتجاجات كانت قطاع التعليم بنسبة 47٪ والقطاع العام بنسبة 18٪ وقطاع الأمني بنسبة 12٪. وارتبطت احتجاجات أخرى بالقطاع الخاص بنسبة 8٪، والنقل بنسبة 5٪، والقطاع البيئي بنسبة 4٪، والقطاع الصحي بنسبة 4٪، والقطاع القانوني بنسبة 4٪، والقطاع الزراعي بنسبة 3٪، والحصول على المياه بنسبة 1٪.

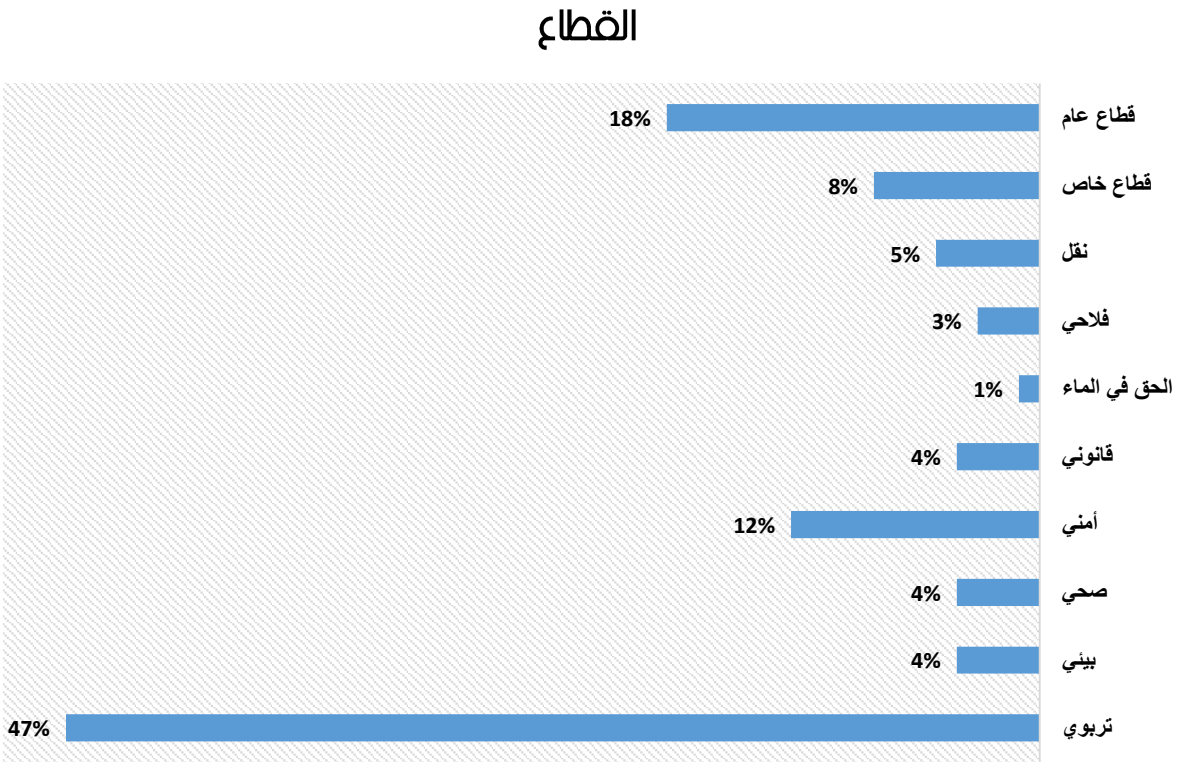

اشكال الاحتجاجات:

كما في الأشهر السابقة، جاءت غالبية الاحتجاجات في شكل اعتصامات، وسجل الشهر 400 يوم اعتصام وزعوا على أكثر من 50 اعتصامًا.

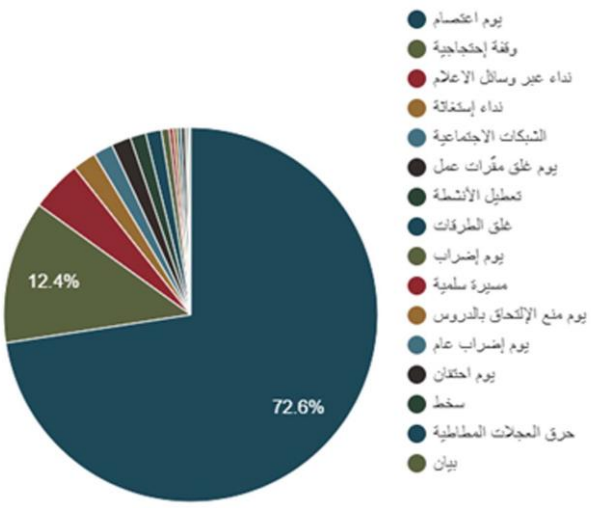

وتمثل أيام الاعتصام 72.6٪ من إجمالي الاحتجاجات، تليها مسيرات احتجاجية بنسبة 12.4٪. كما اعتمد الفاعلون لإيصال صوتهم وسائل الاعلام ونداءات الاستغاثة وشبكات التواصل الاجتماعي وقطع الطرقات وإيقاف النشاط والإضرابات لتحقيق أهدافها الاحتجاجية.

الفضاءات والأماكن:

54٪ من الاحتجاجات جرت في المؤسسات التعليمية، و14٪ جرت على الطرقات، و9٪ أمام المقرات الادارية، و6٪ في الأماكن العامة بما في ذلك ساحة القصبة بنسبة 5٪، و7٪ جرت في أماكن العمل المستهدفة. كما كانت المقرات الحكومية ووسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي هي الفضاءات المفضلة للاحتجاج.

الفضاءات

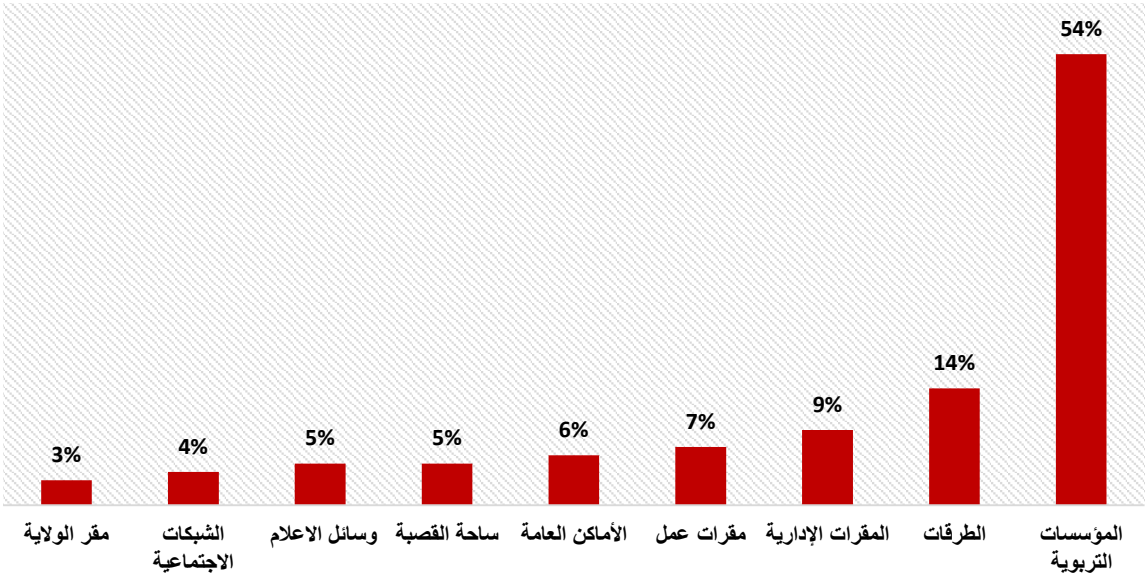

هل انتهت تحركات المعلمين النواب؟

استمرت احتجاجات المعلمين النواب والاولياء والتلاميذ نحو الشهرين، بدأت في سبتمبر 2022 وتواصلت الى حدود النصف الأول من شهر نوفمبر. وواصل الجميع التعبير عن غضبهم من طبيعة التعامل الصادر عن سلطة الاشراف وزارة التربية، وما رفقه من مماطلة وتسويف واستقواء بالأمن وقوات البوليس. وتقدم نسق التفاوض بين اتحاد الشغل ووزارة التربية في نفس الوقت شارفت الثلاثية الأولى على النهاية لتتسع الهوة أكبر بين نسق سنة دراسية لدى تلامي\ في المدارس الخاصة اخرين لم تنطلق بعد سنتهم الدراسية موجودين في المدارس العمومية وفي مناطق اقل حظا، حيث يحتج المعلمون. وهذا التفاوت في حق شريحة كبيرة من السكان في التعليم دليل على الظلم الذي تضطر مختلف الأطراف إلى تحمله في مواجهة الأزمة التي لم تحل بعد.

وبعد ماراتون من اللقاءات تم التوقيع على اتفاق بين جامعة التعليم الأساسي ووزارة التربية أدى إلى حلحلة الملف والتحاق المعلمين النواب، واستؤنفت السنة الدراسية يوم الأربعاء 16 نوفمبر وتم حل أزمة المعلمين النواب التي دامت أشهر.

سلسلة من التحركات عكست ضعف السلطة الرسمية وحجم التأخيرات في اتخاذ القرارات ما تسببت في خسارة العديد من التلاميذ لشهور من الدراسة وأخضعت المعلمين لعديد من

الممارسات القمعية والعنيفة. في نفس الوقت من المهم والضروري الوقوف على حجم التجاهل الخطير لمسألة الحق في التعليم والانتباه خاصة إلى المشاكل الهيكلية المصاحبة لهذا القطاع، مع ما يمثله في السياقات التنموية لهذا البلد ولأي بلد في العالم. مع التأكيد على أن تظل آفة الانقطاع عن الدراسة وعدم المساواة في التحصيل العلمي أو فرص التعليم المستمر مصدر قلق حقيقي للدولة.

تواصل تحركات أهالي المفقودين في البحر

بدأت هذه الحركة في أعقاب غرق قارب للمهاجرين غير النظاميين في معتمدية جرجيس طالبت بفتح تحقيق في الغرق والبحث عن الضحايا، لتتطور الى احتجاج على طرقية دفنهم في مقبرة مخصصة لجثث مجهولة الهوية. واصل اهالي وأقارب المفقودين الاحتجاج والمطالبة بالعدالة لأحبائهم. من خلال طلب معلومات حول ما حدث بالفعل في البحر وعن الدفن العشوائي، في محاولة للعثور على إجابات لأسئلتهم.

واستمرت المأساة التي وقعت في نهاية سبتمبر في تأجيج الاحتجاجات في جرجيس، معتبرين ان الدولة هي من المسؤولين عن الأزمة. واحتج المتظاهرون على الشكل التي تتعامل به مع جثث المهاجرين، وعدم الشروع في التحقيق، وسوء إدارة الازمة والاستخفاف بمشاعر ومعاناة

وحداد المنطقة فالسلطة اهملت القضية منذ البداية وحمل التحرك شعار أساسي «قتلة أطفالنا، لصوص بلادنا»، تم خلاله تصنيف الدولة على أنها مذنبة ومهملة.

إجابة السلطة:

رد الدولة على التحركات الاجتماعية خلال شهر نوفمبر ظل كما هو. ميزه الإهمال والتأخير والارتباك في ردود الفعل، يقابله تحركات اجتماعية تحاول أن تجعل نفسها مسموعة أكثر فأكثر، باستخدام وسائل الإعلام أو التحول نحو العاصمة.

وتسببت فترة الحملة الانتخابات للتشريعية على خفض صوت هذه التحركات في نظر السلطات. وهكذا أُنشئت حالة من الوقف الاختياري ورغم أهمية ووزن ومشروعية مطالب عدد من التحركات الا انها بقيت دون إجابة او تفاعل يذكر من السلطة التي فقدت الكثير من الثقة في ممثليها. في المقابل الخطابات الرسمية والظهور الإعلامي لرئيس الجمهورية لم يحقق نجاحًا كبيرًا في امتصاص الغضب. خاصة ان الوضع ارتبط أيضًا بمشروع قانون المالية الذي طال انتظاره وتم تسريب الكثير من محتوياته التي حملت عناوين جبائية لا يمكن الا ان تعمق من ازمة التونسيين الاجتماعية والاقتصادية.

واختار الرئيس وحكومته ان يتخذ حالة إنكار للأزمة، سواء فيما يتعلق بأزمة التعليم من خلال نشر أعداد أقل للمتظاهرين والمدارس المغلقة أو غيرها من الحركات التي أثرت على البيئة، وقطاع النقل، ونقص الادوية، وما إلى ذلك. هذا الإنكار هو سمة من سمات الحكم في تونس منذ عام 2019 واستمراريته تشير إلى السير في مشروع لا يبدو أنه سيتم التراجع عنه أمام أي حاجز شعبي. ويستخدم النظام الإنكار كآلية للحفاظ على نفسه وصورته، في الوقت الذي يحاول فيه المواطنين إيصال صوتهم اليه، دون جدوى.

وفي المحصلة، تبقى ردود الدولة إما إهمال ولامبالاة، أو قمع الشرطة والأمن او قضائي من خلال المحاكمات، وهي ردود فعل بصدد خلق احتقان وغضب يصعب السيطرة عليه، قد تعرف نسق تصاعدي لدى فئات من المواطنين في الفترة القادمة وعلى الارجح لا يمكن التنبؤ به قد تنفجر في أي لحظة.

تقريـــر حول الهجـــرة غير النظامية نوفمبر 2022

تراجعت نسبة المهاجرين التونسيين الواصلين الى إيطاليا ب 62% في شهر نوفمبر مقارنة بالشهر الماضي لتبلغ 744مهاجرا. وبلغ عدد الواصلين الى إيطاليا منذ بداية السنة 94341 مهاجرا يمثل التونسيون نسبة 19% ليأتوا في المرتبة الثانية.

خلال شهر نوفمبر تمّ احباط 174عملية اجتياز بنسبة ارتفاع ب 48% مقارنة بشهر نوفمبر من السنة الفارطة ومنع 4034 مهاجرا أي ارتفاع بنسبة 104%مقارنة بنوفمبر 2021. يعكس الرقم المرتفع لعدد المهاجرين الذين تم منعهم هذا الشهر تواصل الرغبة في الهجرة رغم المآسي المتكررة على السواحل التونسية وتحديّا للقبضة الأمنية على طول السواحل التونسية.

مازال الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور وحالة الإحباط وفقدان الامل في المستقبل عوامل تشجع الحالمين بالهجرة وتحفّزهم على المقامرة والعبور نحو الضفة الشمالية للمتوسط.

مقارنة بنفس الفترة خلال السنوات 2019 – 2020 – 2021 – 2022

عدد الواصلين الى إيطاليا

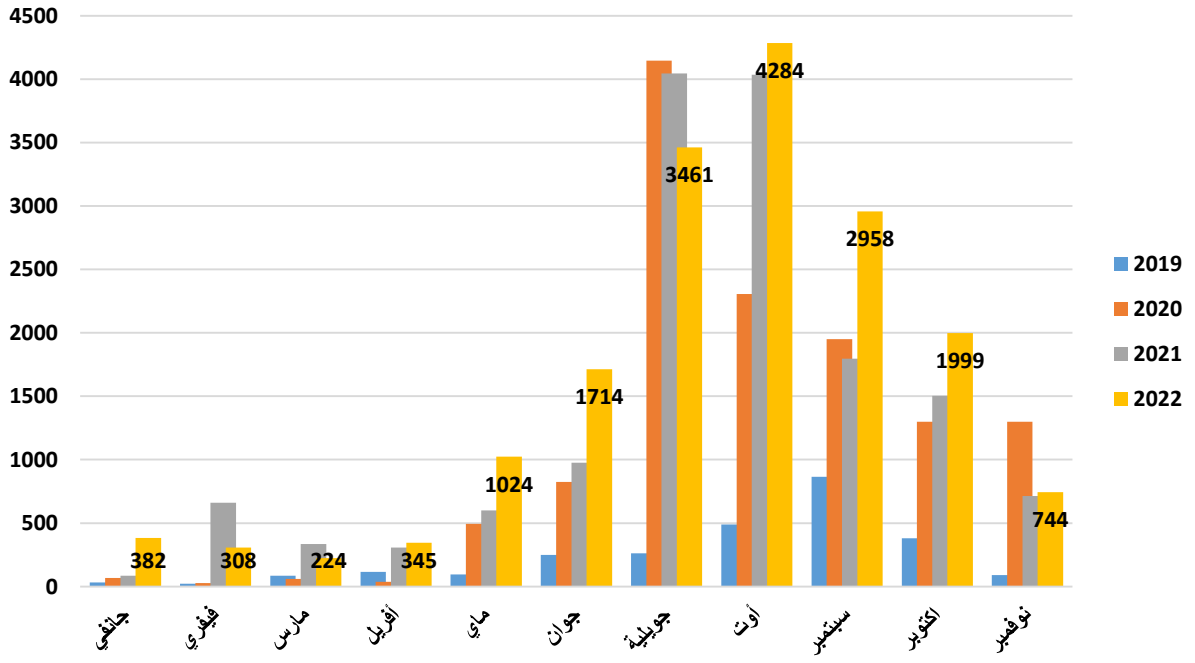

عدد عمليات الاجتياز المحبطة

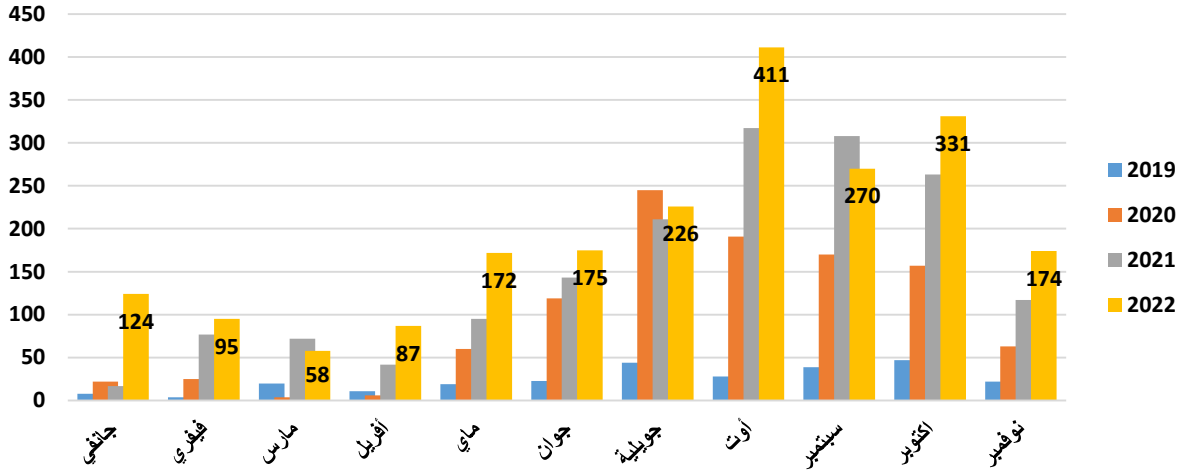

عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم

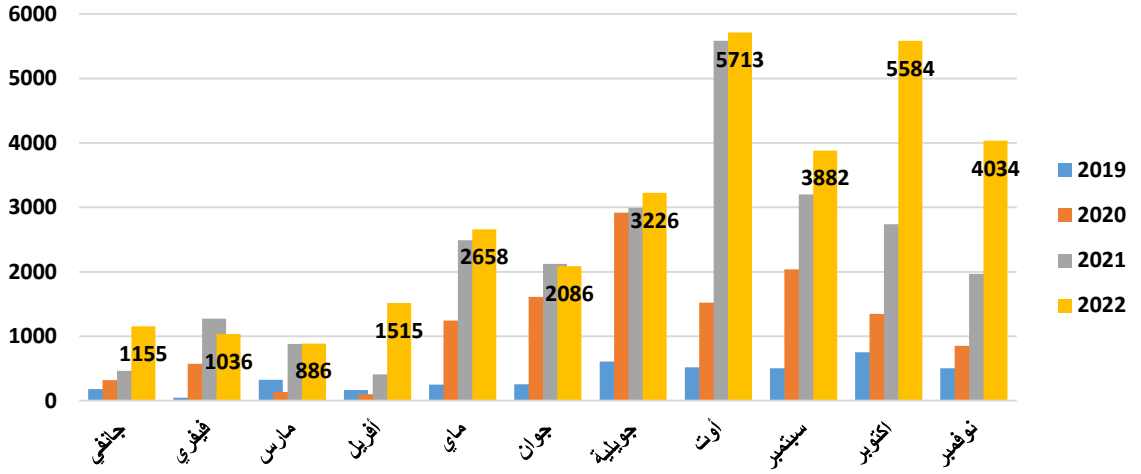

الشهر	2019			2020			2021			2022		
	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم
جانفي	31	8	177	68	22	316	84	17	463	382	124	1155
فيفري	21	4	46	26	25	571	660	77	1273	308	95	1036
مارس	85	20	323	60	4	137	334	72	882	224	58	886
أفريل	116	11	166	37	6	99	307	42	409	345	87	1515
ماي	94	19	249	494	60	1243	601	95	2487	1024	172	2658
جوان	249	23	254	825	119	1611	977	143	2120	1714	175	2086
جويلية	262	44	608	4145	245	2918	4044	211	2993	3461	226	3226
أوت	489	28	515	2306	191	1621	4035	317	5582	4284	411	5713
سبتمبر	864	39	500	1951	170	2035	1796	308	3199	2958	270	3882
اكتوبر	381	47	750	1300	157	1349	1504	263	2739	1999	331	5584
نوفمبر	90	22	501	1298	63	849	713	117	1969	744	174	4034
المعطيا											595	2863
المجموع	1931	193	2966	6095	629	8210	6976	1134	15541	17443	2718	34638

- معطيات لم يرصدها المنتدى ووردت في تصريحات المتحدث الرسمي باسم الحرس الوطني

توزيع الواصلين الى إيطاليا حسب الأشهر خلال سنة 2022

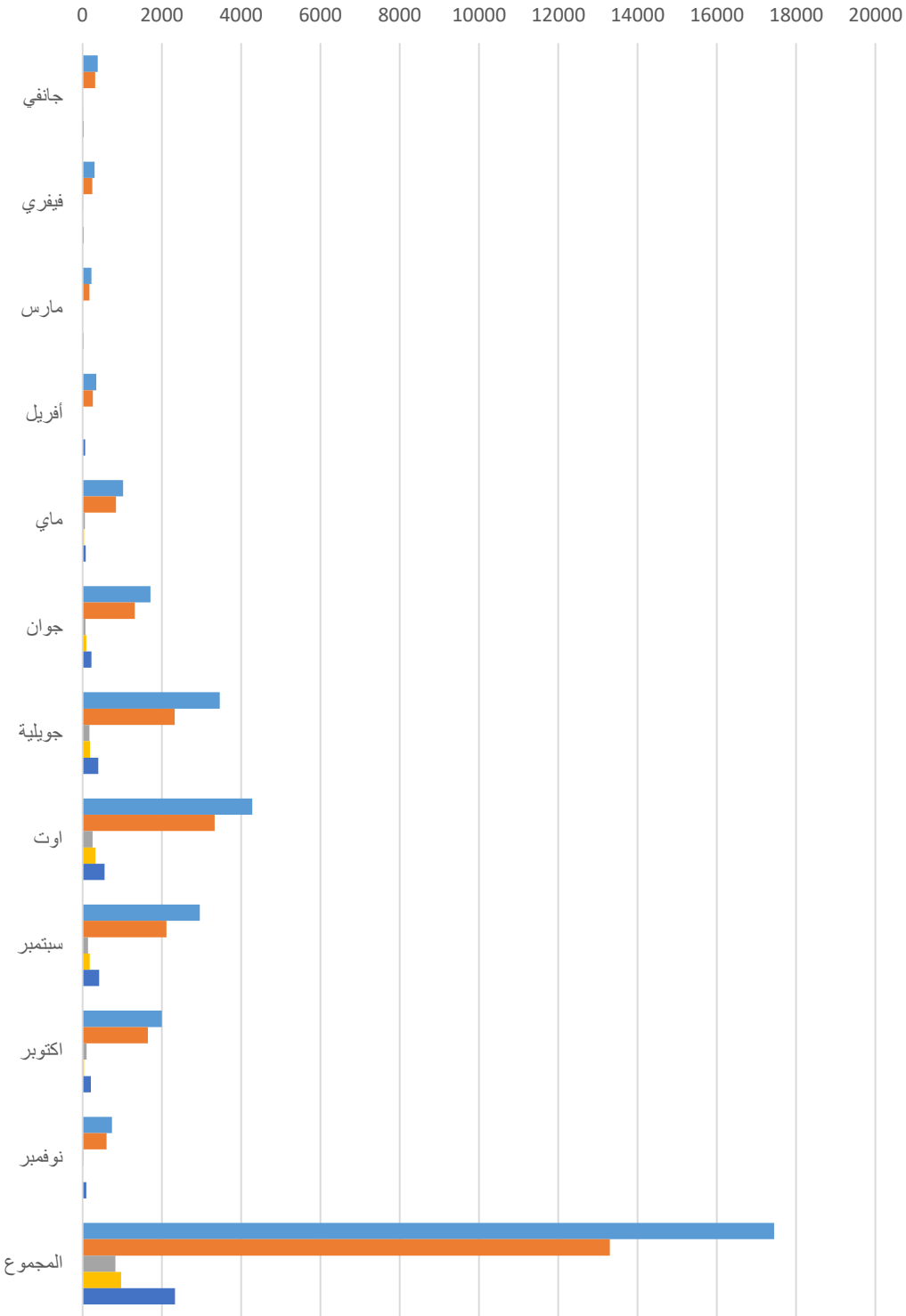

	المجموع	نوفمبر	اكتوبر	سبتمبر	اوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي
عدد الواصلين	17443	744	1999	2958	4284	3461	1714	1024	345	224	308	382
الرجال	13301	609	1647	2114	3336	2328	1318	841	261	174	250	321
النساء	832	24	100	142	251	176	75	60	8	13	15	12
القصر مع مرافقة	977	13	40	181	323	192	96	41	11	10	12	15
القصر دون مرافقة	2333	98	212	421	557	401	225	82	65	27	31	34

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال نوفمبر 2022

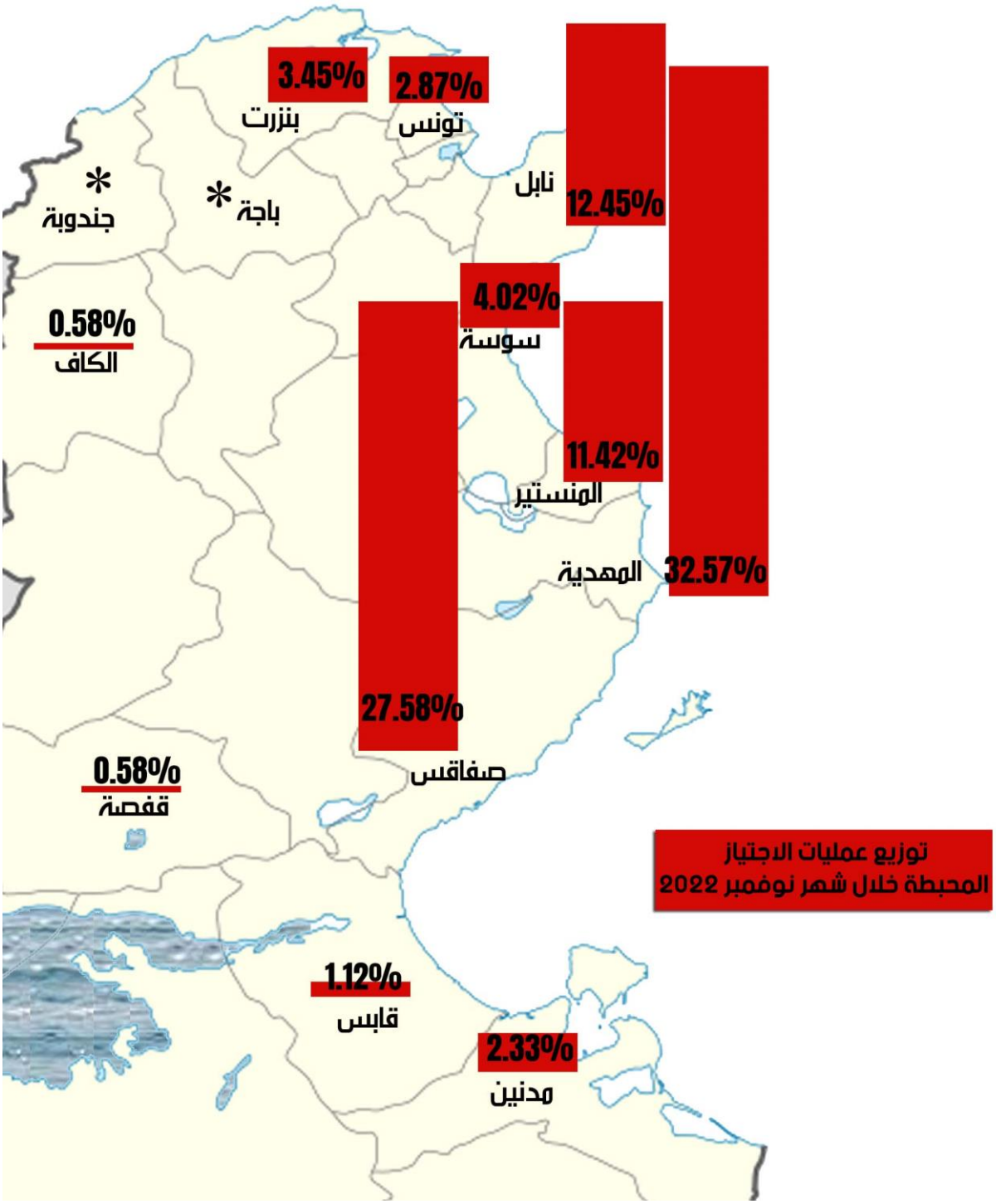

* وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز محبطة في هذه الجهات

توزيع المجتازين حسب الجنسيات خلال نوفمبر2022

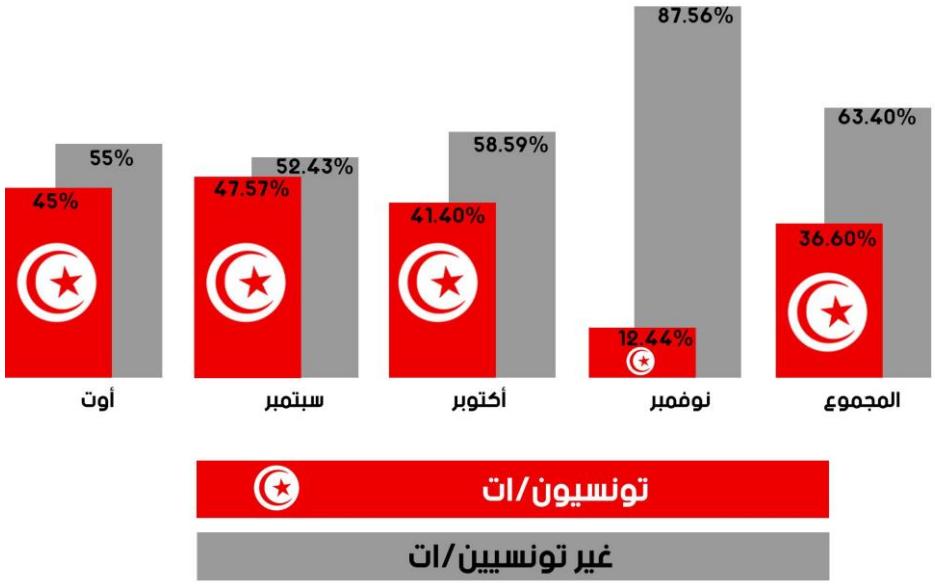

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال 2022

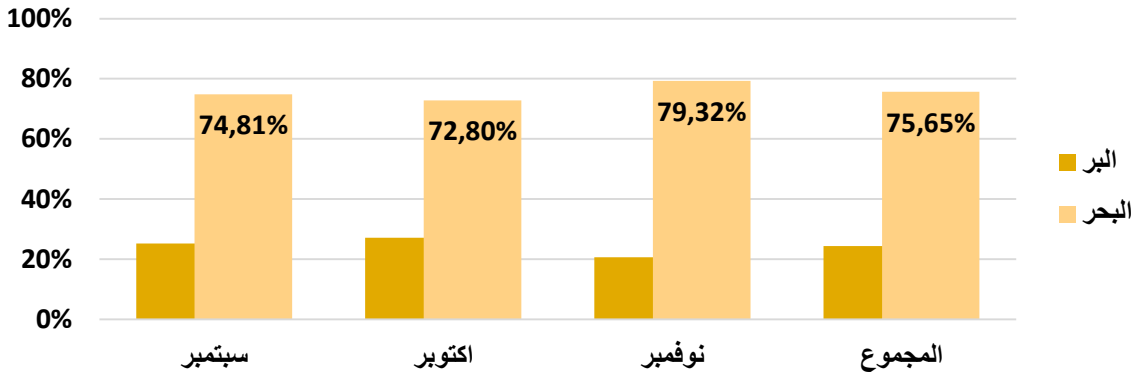

الهجرة عبر صربيا

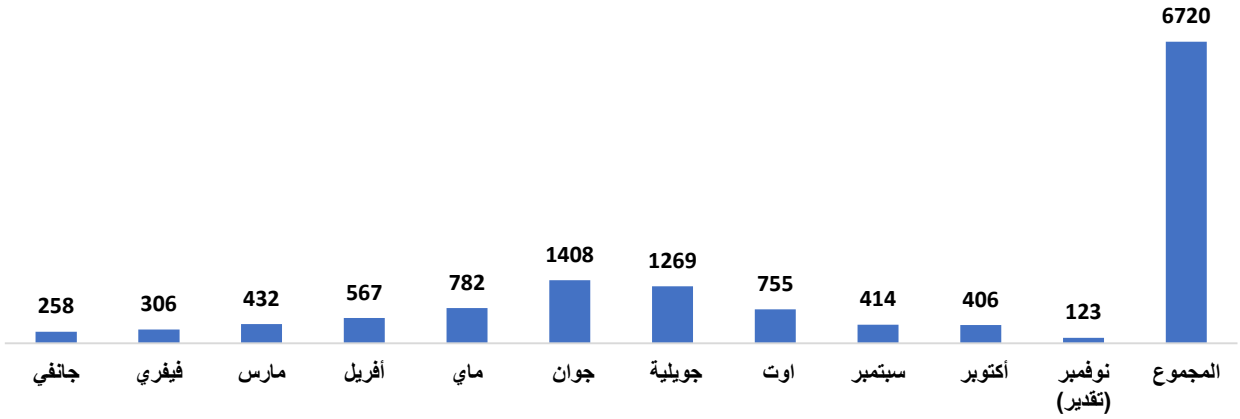

مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية خلال 2022

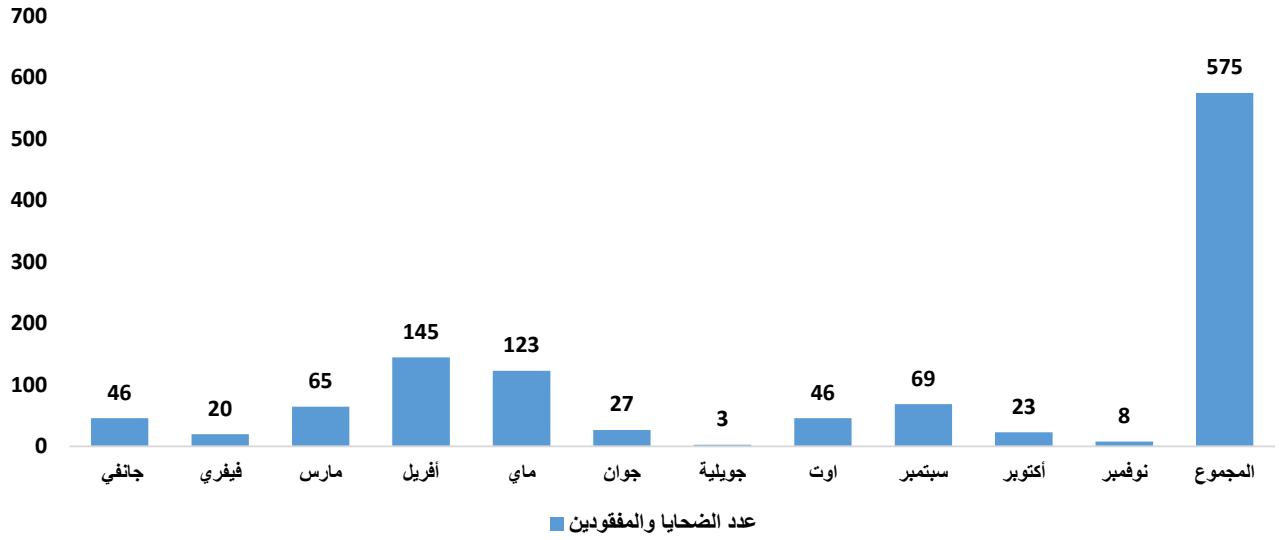

عـدد الموتى والمفقودين في الحوض الأوسـط للمتوسط خلال 2022	عـدد الـموتى والـمـفـقـودين عـلى الســواحـل التونسية خلال 2022
1340	575

العنف والانتحار ومحاولته خلال نوفمبر 2022

العنف

تتميز خارطة العنف المرصود طيلة شهر نوفمبر بانتشار العنف في مختلف الجهات وبهشاشة الأشخاص المسلط عليهم من ذلك الأطفال. كما حدث هذا العنف في فضاءات عامة وخاصة ومس اشخاص تأثروا بشكل خطير على المستوى الجسدي.

التوزيع الجغرافي

سجلت ولاية تونس 19.4 بالمئة من حالات العنف المرصود. وتأتي القيروان في مرتبة ثانية بنسبة 16.7 بالمئة تليها ولايتي قفصة وسوسة بنسبة 11.1 بالمئة من مجموع العنف المرصود. كما سجلت ولايتي بنزرت ومنوبة 8.3 بالمئة فيما غاب العنف عن ولايات اريانة وزغوان والكاف والمهدية وتطاوين ومدنين وقبلي وباجة وسليانة وقابس وتوزر مقارنة بالأشهر السابقة. وبالتالي هناك تغير في خرطة العنف مقارنة بالأشهر الماضية.

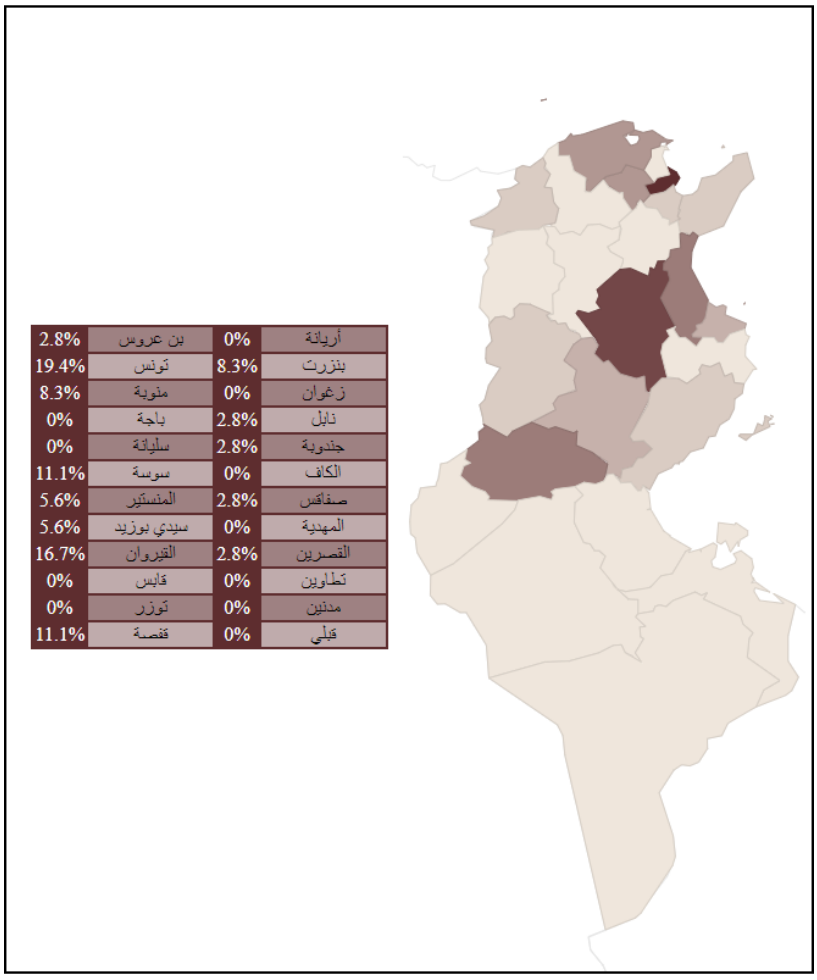

التوزيع بحسب الجنس

يمثل الرجال نسبة 76.5 بالمئة من مجموع ضحايا العنف فيما تمثل النساء 2.9 بالمئة من مجموع الضحايا. ويمثل الضحايا من الجنسين نسبة 17,6 بالمئة وقد طالت الوفاة 3 بالمئة من مجموع ضحايا العنف المسجل طيلة شهر نوفمبر.

اما بخصوص مرتكبي العنف فان الرجال مثلوا 52.8 بالمئة من مرتكبي العنف فيما مثلت النساء 13.9 بالمئة ومثل الجنسين 16.7 بالمئة من مرتكبي العنف المختلط. وقد اسفرت احداث العنف المرصود عن وفاة 16.7 بالمئة من مرتكبي العنف.

مجالات العنف

مثل العنف المرتكب من قبل الافراد نسبة 55.6 بالمئة من مجموع العنف المرصود فيما كان 44.4 بالمئة من العنف مرتكبا بشكل جماعي. وهو تقريبا عكس ما تم تسجيله خلال شهر أكتوبر حيث كانت اغلب حالات العنف المرصود.

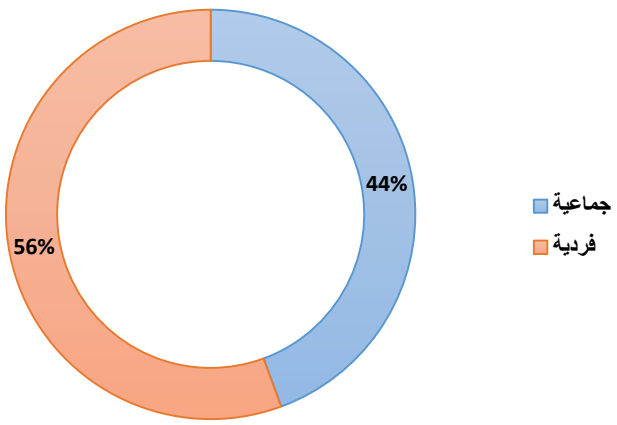

أصناف العنف

على عكس الأشهر السابقة مثل العنف الاجرامي الأبرز طيلة شهر نوفمبر ببلوغه نسبة 83.3 بالمئة من مجموع العنف المرصود يليه العنف المؤسساتي بنسبة 11.1 بالمئة. ومُورس 2.8 بالمئة من هذا العنف في الفضاء العام ومثل العنف الاقتصادي نسبة 2.8 بالمئة.

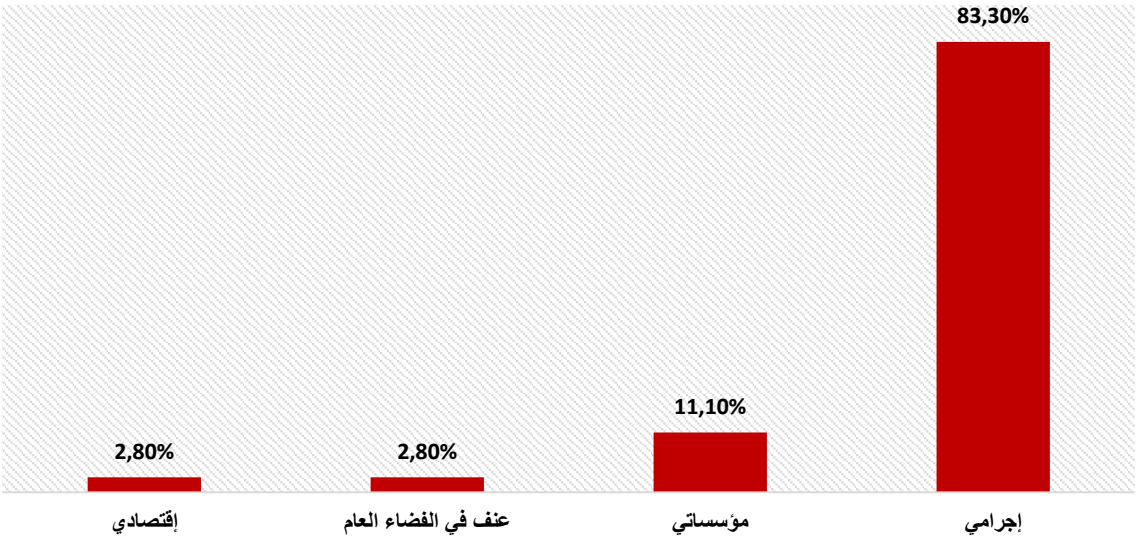

فضاءات العنف

مثل الشارع أبرز الفضاءات التي مُورس فيها العنف وذلك بنسبة بلغت 52.8 بالمئة. ومثلت احداث العنف المُمارس في إقامة الضحايا 16.7 بالمئة من مجموع العنف المرصود. وبلغت نسبة العنف الممارس داخل المؤسسات الاقتصادية 11.1 بالمئة، وفي المؤسسات التربوية 5.6 بالمئة وفي المؤسسات الصحية 5.6 بالمئة وفي المقرات الإدارية 2.8 بالمئة و2.8 بالمئة أيضا في السجون وفي مراكز الاحتجاز و2.8 بالمئة في الفضاءات الإعلامية. كما شهدت الخدمات العمومية غزوا بالعنف الامر الذي يعكس حالة الإحباط التي يعاني منها المواطن وانعدام الإحساس بالأمان.

يتواصل النسق التصاعدي للعنف وذلك سواء على مستوى العدد او على مستوى الخطورة. كما ان الشارع الذي يشهد غزوا لهذه الظاهرة يعيش على وقع عنف جماعي وفردي مس الأشخاص وتسبب في خسائر مادية (سيارات ومحلات تجارية الخ). وأصبح حمل الأسلحة البيضاء لتهديد الضحايا والاعتداء عليهم امرا مألوفا في وضح النهار. ويساهم تكرر هذه الاحداث العنيفة في الفضاءات العامة في خلق ثقافة عنف لدى الشباب حيث يصبح العنف ما يسمى بقاعدة عادية وهو جزء من التجربة اليومية للمارة والمقيمين.

ومن الملاحظ ان استخدام الأسلحة البيضاء أصبح امرا عاديا حتى ان نهب مسلحين لمقرا إداري في نابل مر بشكل مبسط دون رد فعل قوي من ممثلي السلطة السياسية أو الإدارية.

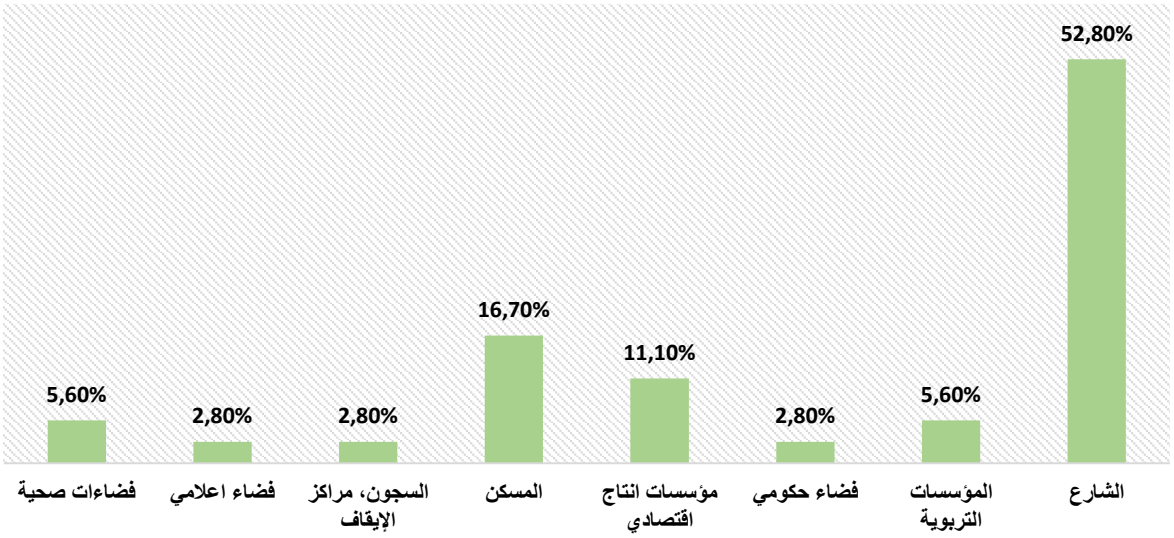

ويمثل التقاط الصور وتوثيق احداث العنف من قبل المتفرجين ونشرها تعبيرا عن القلق بين السكان والذين يعيدون أيضا نشر احداث عنف من مصادر أخرى وهو تحذير من تزايد انعدام الامن في البلاد. وعلى عكس الحراك الاجتماعي تبدو الإجابة الأمنية فاشلة. ويتاخر في الغالب تدخل القوات الأمنية، يكون بعد وقوع الحادث، الامر الذي يمنع الضحايا من الحصول على المساعدة قبل تعرضهم لهذا العنف.

في الفضاء الاسري تم الإعلان عن عدة حوادث عنف: ام تقتل مولودها خنقا بسبب استحالة اجهاضها وفقا للقانون الذي يمنع الإجهاض بعد مضي ثلاثة أشهر من الحمل، اب يقتحم مؤسسة تربوية في قفصة لتعنيف ابنته جسديا، مقتل ام على يد ابنها الذي يعاني من مرض عقلي في تونس إلخ.

يؤشر هذا العنف لنزاعات داخل الفضاء الاسري الخاص الذي نادرا ما يتم التعامل قبل ارتكاب الفعل العنيف مما يزيد من احتمالات الانزلاق في البيئات العدائية والأفعال التي تقترب من الموت أو تلمسه.

ينتشر العنف أيضا في الفضاء المهني. اذ هناك ضحايا تم الاعتداء عليهم في مقرات العمل مثل حادثة الاعتداء بسلاح ابيض على ممرض إثر خلاف بينه وبين ممرض وكذلك الاعتداء على عون امن في المستشفى.

الاليات المعتمدة في المستشفيات تعزز انعدام الأمن الذي يؤثر على العاملين في القطاع الصحي في مواجهة إحباطات المرضى وسوء فهم بيئة الرعاية. فالأمن غير المضمون هو نتيجة عدم إدانة العنف وعدم دمج الوقاية منه في تنظيم العمل.

وفي الوسط المدرسي يتنامى العنف أيضا وذلك سواء في المدارس او في الجامعات. وقد طال العنف المربين المحتجين وذلك إثر تدخل الامن لفض تلك احتجاجاتهم. هذا المناخ باستطاعته تعميق ازمة التعليم من خلال تشجيع النزعة العدوانية الناتجة عن التساهل مع العنف. اذ من السهل على الاولياء اقتحام المؤسسة التربوية لتعنيف ابنائهم ومدرسيهم، ومن السهل على الطلبة او التلاميذ الاعتداء على بعضهم البعض داخل الحرم المدرسي.

يتعلق الامر أيضا بأخطاء ترتكبها النسوية والمؤسسات التي تدافع عن حقوق النساء والفتيات كما يجب إعادة النظر في الطبيعة الغامضة للاستراتيجية المعتمدة لمكافحة هذا العنف. ويمكن للحملات ومنها حملة 16 يوم لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي الاستفادة من تضمين هذا العنف في الأماكن العامة والمنزلية في مناصرتها.

وقد تميزت أعمال العنف خلال شهر نوفمبر بمدى روعتها والإفلات من العقاب الذي رافقها. فمحاولات القتل، والقتل، والاغتصاب العنيف للأطفال، والاختطاف وطلب الفدية، والسرقات، والسلب عبر الدراجات النارية، ترسم صورة لحالة انعدام الأمن السائدة في البلاد، والتأخير في ردود فعل أجهزة الشرطة وتزايد الإفلات من العقاب الذي يساهم في تعزيزها من شهر لآخر.

السلوك الانتحاري

تم رصد 11 حالة انتحار طيلة شهر نوفمبر مقارنة بـ10 حالات في أكتوبر 2022 و28 حالة في نوفمبر من العام الماضي. وفيما تتراجع التغطية الإعلامية حول الانتحار ومحاولته تستمر هذه الحقيقة الاجتماعية في صمت.

التوزيع الجغرافي

حافظ شهر نوفمبر على ذات الخارطة المسجلة خلال الأشهر السابقة. اذ سجلت بنزرت 3 حالات ومحاولات انتحار وفي القيروان تم تسجيل حالتين وحالة واحدة في كل من سيدي بوزيد وتونس ومنوبة واريانة ونابل والمنستير. ولم تسجل بقية الولايات اية حالة.

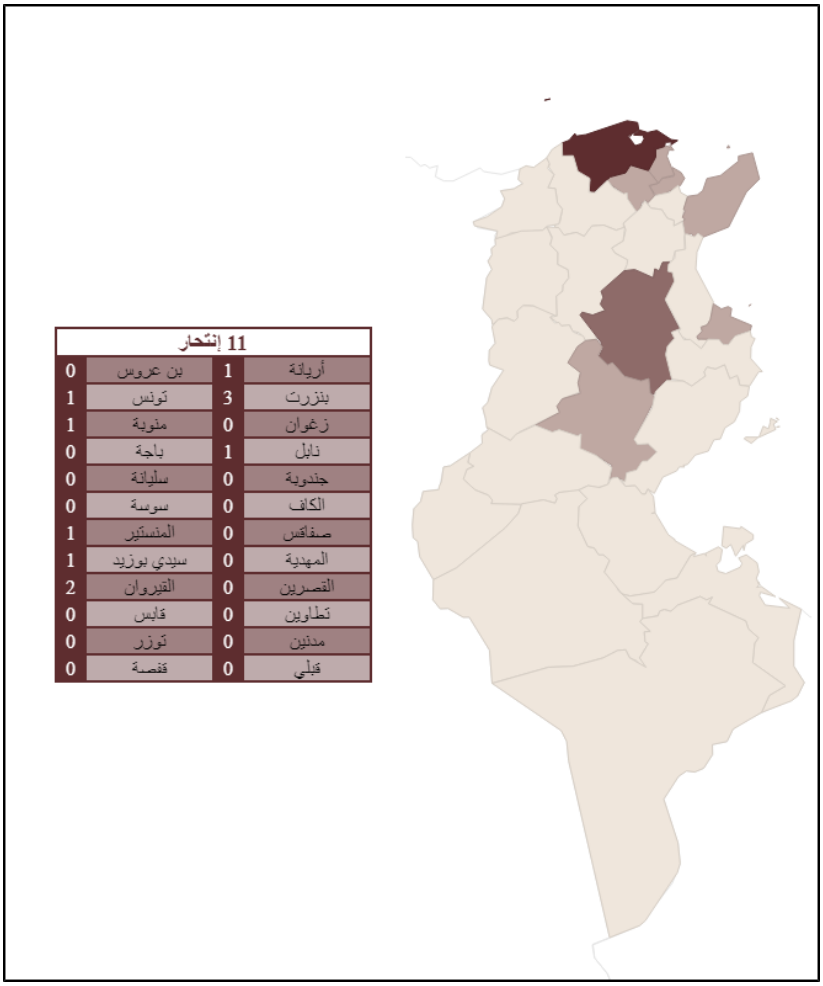

التوزيع بحسب النوع الاجتماعي

90.9 بالمئة من الضحايا الذين حاولوا الانتحار او نفذوه هم ذكور فيما بلغت نسبة الضحايا الاناث 9.1 بالمئة. هذه النسبة الأخيرة مرتبطة بالظروف الديمغرافية وبالصعوبات الثقافية في الحديث عن انتحار النساء.

اشكال الانتحار

54.5 بالمئة من حالات ومحاولات الانتحار المرصودة تمت حرقا فيما مثلت نسبة الانتحار عبر القاء النفس 36.4 بالمئة والانتحار شنقا 9.1 بالمئة.

ويُلاحظ العودة إلى أسلوب الانتحار حرقا مقارنة بالأشهر الماضية ويشير إلى شكل انتحاري احتجاجي له رمزية خاصة في تاريخ تونس ما بعد الثورة.

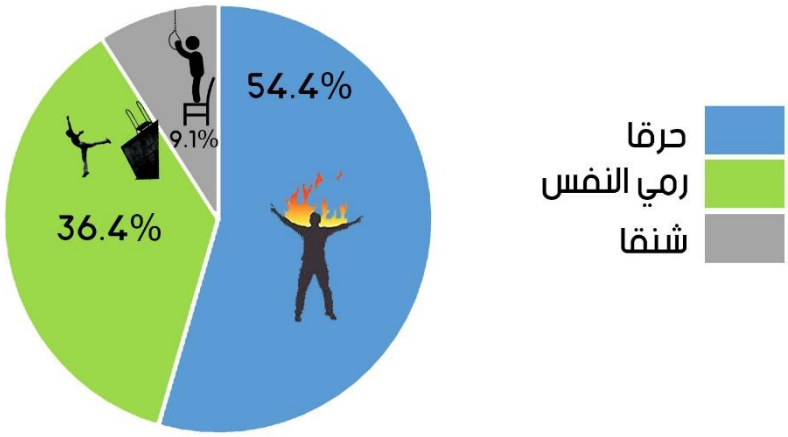

.

اعمار ضحايا الانتحار

اغلب ضحايا الانتحار ومحاولته خلال شهر نوفمبر كانوا من الفئة العمرية 26-35 سنة وقد بلغ عددهم 7. وهم بالغين يكونون في الغالب عمال او عاطلين. كما حاول ثلاثة اشخاص من الفئة العمرية 16-25 سنة الانتحار وكانت من بينهم انثى. كما لم يتم تسجيل أي حالة او محاولة انتحار في صفوف الأطفال دون 15 سنة او الأشخاص ما فوق 60 سنة.

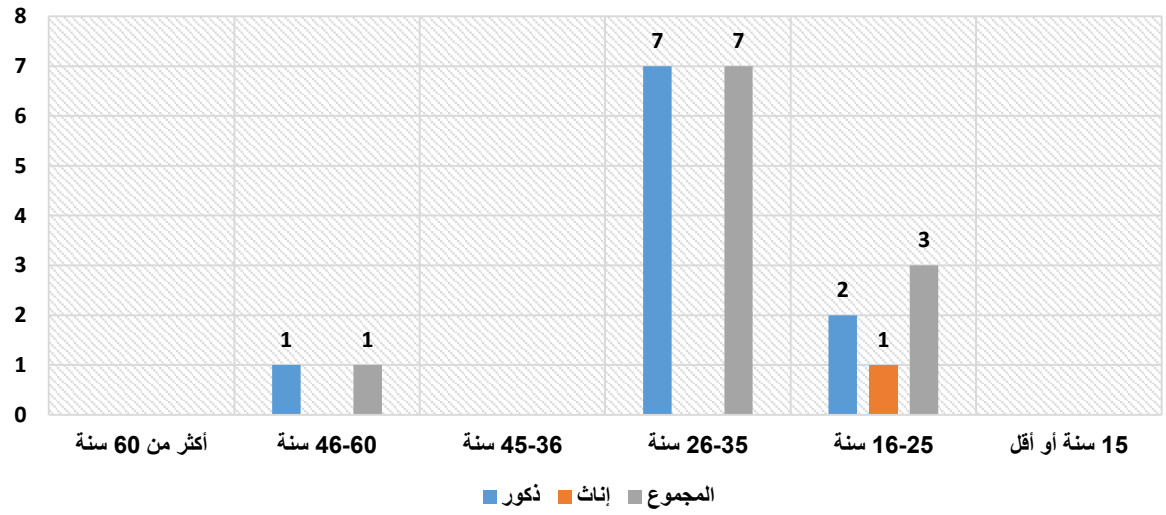

وترتبط محاولات الانتحار الخاصة بالشباب وخاصة الفئة العمرية لمن هم في الثلاثينات بوضعياتهم الاقتصادية والاجتماعية. فمحاولة شاب الانتحار حرقا امام المعتمدية في القيروان إذا لم يسمح له بمقابلة أحد المسؤولين مؤشر على حالة اليأس التي تصاحب الاتصال بالإدارات. يمكن للانتحار حرقا - في مواجهة إحباط الشباب وإغلاق أبواب الحوار مع المسؤولين - أن يبدو حلاّ للأشخاص الانتحاريين من شأنه أن يسمح لهم بالاستماع إليهم من خلال روعة الموت.

ووقع الحادث نفسه مع شاب في نفس عمره تقريبا أمام مخفر الحرس الوطني في طبربة. وتم الإبلاغ عن انتحار ناجح في المنستير في نفس الظروف أمام المعتمدية.

ويشير تكرر هذه الأفعال إلى توعك جماعي يغذيهم وهو اللجوء الى قتل النفس أمام هياكل السلطة المصنفة على أنها مسؤولة عن المعاناة التي مر بها بعد ذلك تثبت الآثار الصادمة للعنف المنهجي أنها قادرة على قتل الأفراد الذين يحاولون من ناحية جذب انتباه رموز السلطة والسكان ومن ناحية أخرى للاحتجاج على أفعالهم.

وحدثت حالات انتحار أخرى وكانت مؤشرات على الخلل في الأسرة وبين الأزواج حيث توصف الخلافات مع العائلات أو الشركاء بأنها أسباب الانتحار.

كما ان اقدام فتاة على الانتحار في القيروان بعد أن حبسها شريكها لمدة ستة أيام يوضح كيف يمكن للعنف الموجه ضد الآخرين أن يؤدي بهم إلى ممارسة العنف على ذواتهم.

في المناطق الريفية كان هناك حديث عن الانتحار عن طريق الرمي بالنفس في البئر والانتحار شنقًا. وبالتالي يتم تعديل أدوات الانتحار من خلال المساحة الاجتماعية التي يعيش فيها الناس والوسائل المتاحة لهم.

وتظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية وعدم مراقبة الاضطرابات النفسية سببًا لحالات الانتحار وتشير إلى الحاجة المتزايدة الى وضع سياسات مجدية للصحة النفسية في البلاد.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية:

تمثل جملة المعطيات الواردة بهذا التقرير ما امكن للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية جمعه من مصادر مختلفة وبالوسائل المتاحة تبقى المعطيات الرقمية غير نهائية وغير تفصيلية وقابلة للتحيين وقد لا تعكس الواقع بصفة تامة لكن في غياب المعلومة المفصلة والمحيّنة من الجانب الرسمي التونسي (عدد عمليات الاجتياز – عدد المجتازين – توزيعهم حسب الفئات العمرية وحسب الجندر – تحديد الجهات التي ينحدرون منهما – وضعيتهم الاجتماعية – عدد المفقودين...) قد تساهم هذي المعطيات في فهم أوضح لديناميكيات الهجرة وابرز التحولات.

- **عمليات الاجتياز المحبطة:** يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون ...)
- **الواصلون الى السواحل الأوروبية:** هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل الى أوروبا عبر مختلف المسالك دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.